الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المشروعات الاستثمارية

تمهيد :

يمكن إعتبارالمشاريع الإستثمارية إحدى أهم الأدوات الرئيسية للتنمية الإقتصادية للبلد ولهذا يتطلب أن يكون الإختيار سليم لهذه المشاريع، فنجاح عملية التنمية في أي بلد لا بد من الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية ، ولتنفيذ ذلك يجب الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية لأنها القاعدة الأساسية لصناعة لاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة ، إذن يجب الاهتمام بدراسات الجدوى في الوقت الحاضر وخاصة في البلدان النامية والسائرة في طريق النمو ، لأنها هي الأساس في صناعة القرارات الاستثمارية.

سنحاول في هذا الفصل التعرف على المفاهيم الأساسية حول المشروعات الاستثمارية وعلى القرار الاستثماري الرشيد ،ثم نتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول دراسة الجدوى.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار

تعتبر مسألة الاستثمار إحدى المسائل الهامة التي تناولتها الدراسات والأبحاث عبر الفكر الاقتصادي ، وإختلفت في دراستها المدارس الفكرية فكل ينظر إلى الاستثمار من الزاوية الفكرية التي ينتمي إليها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تنافست دول وحكومات حول تطوير التشريعات ووضع خطط وتحفيزات من أجل ترقية وجذب الاستثمارات ، وهذا كله لأهميته في الحياة الاقتصادية ، فهو المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مجموعة من المفاهيم ذات صلة بالاستثمار.

أولا : مفهوم الإستثمار

بما أن الهدف النهائي من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع يتمثل في الوصول إلى قرار استثماري سليم يساعد في تحقيق الأهداف التي يريد المستثمر الوصول إليه لذا نجد أن من الأفضل ،قبل التطرق إلى موضوع الدراسة أن نتوقف قليلا عند موضوع الاستثمار وماله من علاقة بطبيعته ،وأهميته ،كمدخل لدراستنا هذه .

ويمكن تعريفه من الناحية اللغوية والاصطلاحية كما يلي :

– **لغة** : اشتق الاستثمار من كلمة استثمر يستثمر معناه ينمي أي يزيد، والنماء غالبا ما يكون في الأموال سواء كان في شكل عقارات أومنقولات.

– **إصطلاحا**: يقصد به استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة من خلال شراء الآلات والمواد الأولية وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات.

لقد تعددت التعاريف المقدمة حول الإستثمار وإختلفت بإختلاف وجهات نظر الباحثين والدراسيين ونورد فيما يلي بعض التعاريف .

يعرف مفهوم الاستثمار (بالإنجليزية (Investment:بأنه مجموع القيمة الإجمالية والكمية من رأس المال المستخدمة في إنتاج مجموعة الخدمات والسلع والمواد وتوفيرها في الأسواق المخصصة، إضافة إلى مجموعة الممتلكات والأصول والأسهم التي يحصل عليها الأفراد للحصول على المال .

يرى البعض أن الاستثمار يعني " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر".[1]

والبعض الأخر يعرف الاستثمار بأنه "التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك

[1] - عثمان إبراهيم السيد (1997) ، "تخطيط وتنفيذ المشروعات" ،ط2، ب.د.ن ، ص35.

تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاستثمار يختلف عن الادخار الذي يعني " الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل "، ويختلف الادخار عن الاستثمار بأن الادخار لا يحتمل أي درجة من المخاطرة.[1]

ويعر بأنه الاستثمار يستمد أصوله العلمية من علم الاقتصاد كون مضمونه يشير إلى التخصيص الكفء للموارد المتاحة و تقييمها، إذ أن الاستثمار له صلة بالاستهلاك و الدخل و الادخار و الاقتراض، و الصلة بهذه المفاهيم الاقتصادية تأتي في حالة عدم التوازن النقدي، الذي يمثل الجوهر الأساسي لمفهوم مصطلح الاستثمار، فالاستثمار هو توظيف للأموال لفترة زمنية محددة، للحصول على تدفقات نقدية في المستقبل، تعويضا عن القيمة الحالية للأموال و مخاطر التضخم و تقلب تلك التدفقات.[2]

ويعرف بأنه التخلي عن أموال يمتلكها في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

-القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

- النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

-المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.

يعرف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الانتاجية بهدف تكوين رأس المال الاستثمار و يتوقف أساسا على حجم الادخارات، مما سبق نستنتج أن الاستثمار هو مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل و تحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، آخذ بعين الاعتبار عنصري العائد و المخاطرة.[3]

وقد عرفت الأمم المتحدة الاستثمار على انه ((إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافا إليها التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد ولا يقتصر ذلك على إضافة رأس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط ، بل على حيازة المستندات أو إي شكل أخر من الموجودات المالية)) .

---

[1] - Redclife,R, 1982 ," Investisment ,Concept,Analysis,and Strategie",III,Scott,Foresman& Comp

[2] - أرشد فؤاد التميمي ، أسامة عزمي سلام ،(2004)، "الاستثمار بالأوراق المالية "،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ،ص16 .

[3] - زكريا أحمد صيام ،(2003)، "مبادئ الاستثمار"،ط2 ،دار المناهج ، عمان ، الأردن ،ص19 .

ومن بين التعاريف التي اعتمدت على تحديد مقومات الاستثمار ما يلي : الاستثمار خو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر .[1]

ويمكن استنتاج هذه المقومات على النحو التالي :[2]

- ✓ الموارد المتاحة : متمثلة في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة؛
- ✓ المستثمر : وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطرة لتوظيف موارده الخاصة؛
- ✓ الأصول : وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في شتى الأصول؛
- ✓ غرض المستثمر :هي النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته ، والتي تحمل قدرا من المخاطرة من أجلها ، وقد يكون هذا العائد ماديا أو منفعة عامة منظورة أو غير منظورة.

ويمكن التطرق للإستثمار من زوايا المدارس الفكرية :

ثانيا :أهمية الاستثمار :

إن الأهمية التي يتصف بها الاستثمار تشجع الحكومات من إصدار قوانين وتشريعات وتتخذ الإجراءات التي تحفز على الاستثمار وتدفع بالمستثمرين للاهتمام بزيادة وتحسين إنتاجية رأس المال وفعالية استخدامه وكذلك تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل لرؤوس الأموال المتاحة بين فرص الاستثمار المتعددة من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة والمقترحة كل هذا يتم من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم هذه البدائل الاستثمارية التي ينتج عنها اتخاذ القرارات السليمة والصائبة على أسس علمية ودقيقة وواضحة بعيدة عن الضبابية .

وهناك من يرى أن الاستثمار هو المقوم الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، والذي يتم من خلاله تحقيق الأرباح والعوائد للشركات والمؤسسات والأفراد، وذلك من خلال التأثيرات الإيجابية المترتبة على زيادة الدخل ورأس المال من خلال الاستثمار، وهنالك عدة فوائد للاستثمار وفيما يأتي توضيح لأهمها:

- ✓ توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة اللازمة، لتنفيذ كافة النشاطات العملية المختلفة داخل الدولة. توفير فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة بين الأفراد مما يساهم في تنشيط حركة العملة وتطويرها.
- ✓ .زيادة معدلات التكوين الرأسمالي والمادي للدولة، باعتبار رأس المال العنصر الأساسي للنمو الاقتصادي.

[1] ـ حامد العربي الحضري،(2000)،"تقييم الاستثمارات"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،ص 19-20.
[2] ـ نفس المرجع ، ص 20 .

- ✓ .إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين اليومية، وتساهم في تنشيط الحركات التسويقية والمبيعات للدولة.
- ✓ .تصدير الفائض من السلع والخدمات للخارج مما يوفر من العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات، وزيادة التكوين الرأسمالي.
- ✓ توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين من أجل تحقيق أفضل النتائج والعوائد الاقتصادية والمالية التي تساهم في رفع مستوى التجارة الخارجية للدولة.
- ✓ زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين وزيادة نسبة الدخل الفردي.

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية:

- زيادة الدخل القومي
- خلق فرص عمل.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وقد أو لت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال. أما في الدول النامية فلم يعطَ هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول. وتعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب التالية:

- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار.
- ضعف الوعي الادخاري والاستثماري.
- الاستخدام الغير العقلاني لرأس المال المتاح.

ثالثا : أهداف الاستثمار:[1]

[1] - يمكن الاطلاع : 1. نزيه مبروك عبد المقصود محمد مبروك،(2007) ، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، ط1،دارالعلم الجامعي الاسكندرية، مصر،ص419.

2.هوشيار معروف، (2009) ،"الاستثمارات والاسواق المالية"،ط1،دارصفاء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2009 .

الاستثمار يسعى الى تحقيق عدة من الأهداف، مثل:

- ✓ توفير المال للحماية من انخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن التضخم: وذلك حيث أن هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق الأرباح الرأسمالية، وعوائد تحافظ على قوتها الشرائية للمستثمر.
- ✓ المحافظة على استمرار التنمية بالثروة المالية: فيكون بهذا الهدف من الاستثمار هو تحقيق العوائد المالية المقبولة، بالتزامن مع الزيادة في رأس المال.
- ✓ الوصول لأكبر قيمة من الدخل الجاري: وهو تركيز المستثمرين على الاستثمارات التي ستعود عليهم بتحقيق أكبر العوائد المالية، بدون الاهتمام لأي اعتبارات أخرى كنسبة المخاطرة.
- ✓ توفير الحماية من الضرائب للدخل: بحيث يسعى الاستثمار لإفادة المستثمرين من المزايا الموجودة في الضرائب، والناتجة عن التشريعات المطبقة، وبحالة توظيف الاستثمار بمجال غير مناسب قد يؤدي هذا التعرض لنسبة ضرائب مرتفعة.
- ✓ الوصول لأكبر نمو من الثروة: المضاربون في السوق المالي هم من يهتمون بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار. بحيث يحرصون على اختيار الاستثمارات المرتفعة بالمخاطرة، ويقبلون بكافة ما ترتب على اختياراتهم.
- ✓ تأمين المستقبل: وهي الاستثمارات المتعلقة بالأشخاص الذين وصلوا الى عمر التقاعد، بحيث يكون هنا هدف الاستثمار هو تأمين المستقبل. عن طريق استثمار الأموال في شراء الأوراق المالية كالسندات، والتي تقدم عوائد متوسطة، مع أقل درجة من المخاطرة.

و قد تكون هذه الأهداف من اجل النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة) أو من اجل تحقيق العائد أو الربح كالمشروعات الخاصة، ومن الأهداف أيضا:

- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.
- ضمان السيولة اللازمة.

فأهداف الإستثمار تتباين حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر، ومستوى وطبيعة نمو حالته الاقتصادية، وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيالت الإئتمانية، وفرص الإستثمارات المختلفة، وما يسو د من مناخ إستثماري في محيط نشاطه، وكذا ما يتميز به شخصيا أو يعتمد عليهمن قدرات أو أجهزة إدارية،ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف الآتية:

1. المحافظة على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسةالمخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول من التأثيرات السلبية لهذه المخاطر، إن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمرا إستراتيجيا لأن التضحية بجزءمن هذه الأصول أوكلها إما أن يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أويجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإبقاء بها في الوقت المناسب ووفق الشروطاملحددة؛

2. تحقيق عوائد مستقر ة، أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة وهنا يجب الإهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية؛

3. استمرار السيولة النقدية بإعتبارها كجزء من المو ارد المتاحة وذالك من أجل:

أ- تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير؛

ب- مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية خاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري، ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري الإستثماري عندما يجري الإستثمار في إطار مؤسسي؛

ت- الوفاء بالديون المستحقة وبنفس العملات الأجنبية أو المحلية التي تم تمويل هذه الديون بها ؛

4 -استمرار الدخول وزيادتها، و يمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الإعتبارية ولتوكيد رغباته في رفع مستو يات وقدرات الإنتاجية، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة ؛ الإستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة ؛

5. زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأ رض والإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورهاوأشكالها؛

6. توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادية الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها .[1]

رابعا : أنواع الاستثمارات

هناك أنواع كثيرة للاستثمار وهذا راجع إلى نظرة كل إنسان ومن أي زاوية ينظر إليه ، و بالتالي يمكن تصنيفه وفقا لأكثر من معيار و ذلك من حيث طبيعته، و القائم به، و تعدده و جنسيته، مجالاته...إلخ، و جميع هذه التقسيمات لأنواع الاستثمار تتداخل مع بعضها البعض، بحيث يصعب الفصل التام بينها، و عليه فيمكن تصنيف الاستثمار وفقا لما يلي:

[1] - الزين منصوري،(2013)، "تشجيع الإستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية"، ط 1،دارالراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص45.

1.حسب طبيعة الاستثمار:[1]

يقسم الاستثمار من حيث نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمار حقيقي أو عيني (Real Investment) واستثمار مالي (Financial Investment)،واستثمارات معنوية .

أ.الاستثمار الحقيقي :

يعتبرالاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا بوجه عام متى ما وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته وتظهر اما في شكل حيازة السلعة أو في شكل التمتع بخدمة . ويقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي على فرض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية اضافية تزيد من دخل المستثمر ، ومن ثم الدخل القومي للمجتمع ،وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة.

إذن فالاستثمار العيني أو الحقيقي هو الاستثمار في أصول ثابتة أو متداولة ملموسة (مخزون سلعي) ملموسة منتجة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة .[2]

ولعل أهم مكونات الاستثمار الحقيقي :

- الاستثمار في الآلات والمعدات .
- الاستثمار في المباني .
- الاستثمار في المخزون السلعي .

ويشمل الاستثمار في الآلات والمعدات كل المعدات الإنتاجية كالمكائن والأجهزة الإنتاجية والمولدات ووسائل النقل المستخدمة في الإنتاج .

ويهدف المستثمر في الغالب الحصول على أكبر ربح ممكن وهذه المشروعات لا تتم في العادة إلا بعد إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات .

أما الاستثمار في المباني فيشمل المباني السكنية والصناعية والتجارية والمصارف والمستودعات ومباني الخدمة العامة والطرق والجسور وغيرها .

---

[1] - يمكن الإطلاع : أ.كاظم جاسم العيساوي،(2005)،"دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات .تحليل نظري وتطبيقي "،ط2،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، ص20 .27. ب ،Amand Dayan ,(1999),Manuel de gestion , vol 2,Edition Fllipses,paris,p138.

ب.عبدالله مهنا سالم ، محمد عطية مطر ، "مبادئ الاستثمار "، ط2، مطابع الوزان العالمية ، الكويت ، ص 89 .

[2] - خالد عبد الرحمن المشعل ، "الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي "، دار الثقافة والنشر بالجامعة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ص 26 .

أما الاستثمار في المخزون السلعي فهو التغير في قيمة المخزون الصناعي والتجاري (سواء المواد الأولية أو نصف المصنعة ، أو تامة الصنع) الذي يوجد في نهاية العام عن قيمة المخزون السلعي أول العام .

ب -الاستثمار المالي: ولكن في التبادلات المالية المعاصرة، هناك اتجاه عام على تحديد معنى الاستثمار المالي بأنه"استخداما لأموال في الإنتاج .. بطريق غير مباشر كشراء الأسهم .أي خلافاً لطبيعة الاستثمارالمادي الذي يتحقق بشراء الآلات والمواد الأولية. والسندات "[1]ومن هنا يمكن القول أن جميع الأدوات المالية المتداولة في أسواق المال هي محل هذا النوع من الاستثمار حسب ما تمليه النظرية المالية المعاصرة، ومن هذه الأدوات أذونات الخزانة وشهادات الاستثمار والصكوك وغيرها، إلى جانب الأسهم والسندات .

و يمكن القول أن الاستثمار المالي غالبا ما يقابله استثمار مادي، فالأوراق المالية من وجهة نظر المساهمين تعتبر استثمارا ماليا، بينما استخدام الأموال من وجهة نظر المنشأة يعتبر استثمارا ماديا.

ج .الاستثمار المعنوي : كل استثمار غير مادي وغير مالي ، كعلامات التجارية ،تراخيص استغلال ،أو نقل امتياز ،شهرة محل ،البحث والتطوير ...

2- استثمار الموارد البشرية، و الاستثمار الاجتماعي

أ .استثمار الموارد البشرية: و هناك الاستثمار البشري الذي ينصرف في الإنفاق على التعليم و التدريب و الصحة و ما ماثلها من خدمات تديم و تنمي طاقات المجتمع و ترتقي بها. إن دراسات جادة قد أكدت اهمية الاستثمار البشري منذ وقت مبكر، قد تحدث Marshall عن جدوى التعليم و اهميته حتى من منظور حسابات الكلفة / العائد، و بكلماته:" فالقيمة الاقتصادية لعبقري من رجال الصناعة تكفي لتغطية نفقات التعليم لمدينة بأسرها"، و توالت الدراسات التي تلفت الاهتمام إلى العنصر البشري و ضرورة الاستثمار فيه Investment in Human Capital و عارضت به مفهوم الاستثمار في رأس المال المادي و مع ذلك فإن نظرية المشروع الخاص تعتبر الإنفاق على التعليم و الصحة إنفاقا استهلاكيا و لن يكون ذلك استثمارا إلا بقدر ما يكون فرصة لبيع خدمة الجمهور.

لذا يعتبر الكثير أن الاستثمار في رأس المال البشري أحد أهم الاستثمارات وأحد أكثرها فائدة على المدى البعيد،وأكثرها أهمية في تحقيق الاستراتيجيات وتتم عن طريق توفير السبل والطرق

[1] - براهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط. اسطنبول ، المكتبة الإسلامية، مادة: ثمر،ص١٠٠.

للتطوير من الإنسان ،وقدراته مما يسهم في ما بعد بتحقيق الأهداف والاستراتيجيات التي تم رسمها وتحسين طرق تنفيذها، حيث أنه لا بد لهذه العملية أن تكون مستدامة، نذكر بعض أسباب الاستثمار البشري:

- على الصعيد الدولي والعالمي تسعى البلدان الى تحقيق أعلى استثمار بشري لتوظيفه في تطوير مختلف القطاعات الصحية أو التعليمية أو التشغيلية وغيرها الكثير من القطاعات.
- تنوع المشاريع وفرص الاستثمارات الجديد التي يستطيع الأفراد أن يشغلوها مما يزيد من دخل الفرد وتحسين معيشته .

ب. **الاستثمار الاجتماعي:** يقصد به إذا كانت آثار الاستثمار لا تؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية بتاتا مثل بناء التجهيزات العسكرية و الأمنية، أو تؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية و لكن بطريقة غير مباشرة، كمؤسسات التكوين و التعليم، فإن هذا الاستثمار يسمى " استثمار غير إنتاجي".

و هذا الاستثمار الذي يؤثر بصفة غير مباشرة على قدرة المجتمع، على خلق الإنتاج، مثل تكوين و تدريب العمال و تحسين مستواهم المعيشي، نظرا لما يترتب عن ذلك من رفع إنتاجيتهم.

و لذلك يغلب على الاستثمار الاجتماعي الطابع الكيفي و النوعي على الطابع المادي، مثل إنشاء الملاعب و الوادي الرياضية و الترفيهية و الثقافية و السياحية... إلخ، فتقاس المردودية في هذا النوع من الاستثمار، بمدى التحسن و التطور الذي يحصل في طبيعة العلاقة الاجتماعية بين أفراد المؤسسة.

و يندرج في إطار الاستثمار الاستراتيجي أو الاجتماعي، جملة من المشاريع الحكومية، كمشاريع مراكز الامن، و الصحة العمومية، و شق الطرقات، أي المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

3- الاستثمار التجاري، و الاستثمار في البحث و التطوير

أ. **الاستثمار التجاري:** إن المبالغ المنفقة في مجال الدعاية و الاستثمار في المنشآت التجارية، بهدف الأعمال التجارية و تصريف السلع، تعتبر استثمارات قائمة بذاتها. فالمردود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية و الإعلان يختلف عن المردود المتوقع من الاستثمارات المختلفة الاخرى.

ب. **الاستثمار في البحث و التطوير:** يكتسي هذا النوع من الاستثمار أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات و المشاريع الضخمة لما له من أهمية في استعمال الآلات و التجهيزات المتطورة تقنيا. و هذا ما يسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج و الإنتاجية، و تحسين جودة المنتوج، و تدنئة تكاليفه.

لأن المؤسسة تكون دائما في وضع منافسة امام عدة منشآت أخرى، و بالتالي عندما تستثمر في مجال البحوث العلمية، و تطوير المنتجات يعطي للمؤسسة وضعا جد حسن في السوق المحلي و الأسواق العالمية.

4. من حيث أجل الاستثمار:

و طبقا لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى نوعين هما:

أ- **الاستثمار الثابت:** و يتمثل في الاستثمارات الطويلة و المتوسطة الأجل التي يزيد أجلها عن سنة، و يتضمن الاستثمار في الإنشاءات الجديدة و المعدات و الآلات الجديدة، أي خطوط الإنتاج و الهياكل الأساسية في عملية الإنتاج التي تستخدم لفترات زمنية طويلة.

ب- **الاستثمار المتداول:** و يشير إلى الاستثمارات قصيرة الأجل التي يقل أجلها عن سنة، و يتضمن الاستثمار في المخزون سواء كان مواد أولية أو سلع وسيطية أو نهائية. و هذا النوع من الاستثمار ضروري لاستمرار العملية الإنتاجية.

5. من حيث القائم بالاستثمار:

حيث ينظر إلى الاستثمار من زاوية من يقوم به، هل يقوم به أشخاص طبيعيون أم شخصيات اعتبارية، و لذلك يقسم هذا النوع من الاستثمار إلى نوعين هما:

أ- **الاستثمار الشخصي:** و هي الاستثمارات التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون، وتتمثل في شراء الآلات و المعدات و الأسهم و السندات.

ب- **الاستثمار المؤسسي:** و يقصد به حجم الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الشركات أو الهيئات. و أهم ما يميز الاستثمار المؤسسي عن الاستثمار الشخصي هو كبر حجم الاستثمار المؤسسي عنه في الشخصي.

6. من حيث جنسية الاستثمار:

ووفقا لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى الاستثمار الوطني و الاستثمار الأجنبي.

أ- **الاستثمار الوطني:** و هي الاستثمارات التي تكون داخل البلد .

ب- **الاستثمار الأجنبي:** وهي الاستثمارات التي تأتي من خارج البلد سواء كانت مؤسسات فردية أو شركات متعددة الجنسيات أو شركات تابعة لحكومات أجنبية ، وهي التي تجلب أموال للإستثمار بها بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة .

7. الاستثمار حسب الملكية :

أ- **الاستثمار الخاص:** و هو الاستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواء كان فرديا أو جماعيا .

ب- **الاستثمار العام:** وهو استثمار تابع للدولة .

ت- **الاستثمار المختلط :** وهو استثمار مختلط بين القطاع العمومي والقطاع الخاص .

وهناك أنواع أخرى من الاستثمارات ....

خامسا : المناخ الاستثماري و العوامل المحددة له:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار .

1.تعريف المناخ الاستثماري :هناك عدة تعار يف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي:

يقصد بمناخ الاستثمار بأنه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني. [1]

و حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي: تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية". [2]

كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار .[3]

[1] - أسامة كردي،(2001) ، "آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية"، ط1، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، ص 288

[2] - حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص 29 .

[3] - لال بوجمعة ، مرجع سابق ، ص 87.

وهكذا يمكنا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار هو مجموعة من الظروف القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية و التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافز والإعفاءات الممنوحة له قصد استقطابه.

يمكن بحث مدى تأثير البيئة على المشروع بأخذ مفهوم البيئة بكل مكوناتها وعناصرها الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والفنية والقانونية واطار السياسات الاقتصادية المؤثرة على المشروع سواء ايجابيا أو سلبيا فبيئة الاستثمار هنا نظام مفتوح تتفاعل فيه كافة هذه العناصر.

في مرحلة دراسة اثر بيئة الاستثمار على المشروع حتى يتضح ما إذا كانت بيئة مشجعة وموافية وصالحة من عدمه، ولذلك يمكن التعبير عن مناخ الاستثمار من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1.1) : المناخ الاستثمار

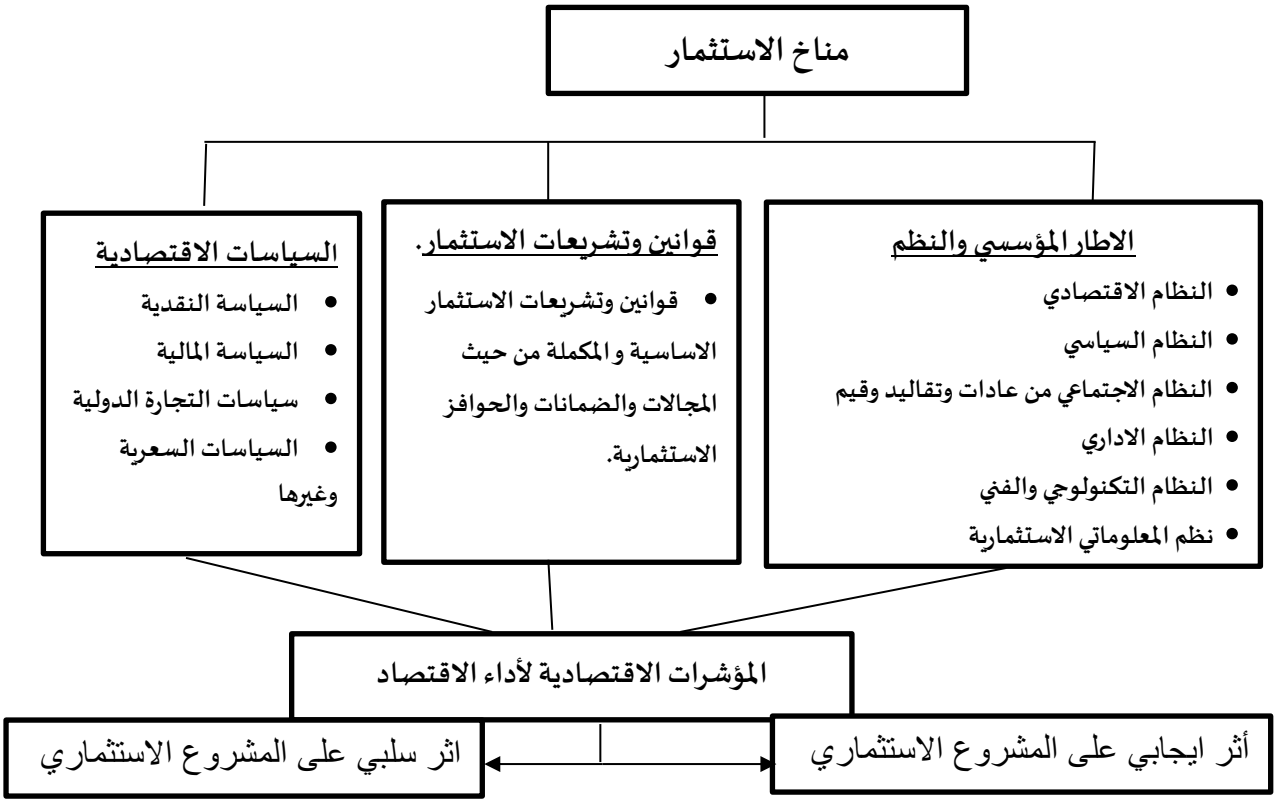

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد،(2002)، "دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، ص 70.

2 ـ العوامل المحدد للاستثمار

لتحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار لابد من طرح عدة أسئلة منها ما الذي يدفع المستثمرين إلى الاستثمار ؟أنهم يقبلون على عملية الاستثمار عندما يتوقعون أن ذلك يعود عليهم بالربح أي عندما يكون العائد من الاستثمار أكبر من التكاليف هذه الفكرة البسيطة للاستثمار تنطوي على ثلاث عناصر أساسية لمفهوم الاستثمار هي :

العائد ، التكلفة ، التوقعات .

أ ـ العائد : يمكن ان يجلب الاستثمار الربح في حال تمكنت من بيع منتجاتها لقاء مبلغ أكبر مما استثمرته وهذا يعني أن المستوى الإجمالي للإنتاج أي الاستثمار يتوقف على العائد والذي بدوره يرتبط بالوضع الاقتصادي العام في البلاد أي أن مستوى الاستثمار يكون عالياً عندما يزداد الإنتاج ويكون متدنياً عندما يتقلص الإنتاج علاقة طردية بين مستوى الاستثمار والإنتاج.

ب ـ التكلفة : تمثل في تكلفة الاستثمار الذي يحدد مستوى الاستثمار ويؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري وبما أن السلع الاستثمارية تستخدم خلال فترة زمنية طويلة فان حساب كلفة الاستثمار تكون معقدة فإذا كانت (الآلة) المشتراة تستخدم خلال سنوات طويلة فيجب علينا كلفة راس المال بواسطة سعر الفائدة المستثمرون غالباً ما يلجأون إلى القروض تمويل مشاريعهم تمويل شراء السلع الرأسمالية ما هي كلفة الاقتراض أنها الفائدة التي تدفع على القرض فالفائدة هي السعر الذي يدفعه من يقترض مبلغا من المال لفترة زمنية معينة وهناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار حيث كلما انخفض سعر الفائدة كلما شجع ذلك على الاستثمار ونشير هنا إلى أن الدول المتقدمة في حال ركود اقتصادها تلجأ في سياساتها المالية الى تخفيض سعر الفائدة وذلك من خلال تشجيع الاستثمار كما أن السياسة الضريبية المنتهجة من طرف الدولة تؤثر على الاستثمار فعندما تفرض الدولة ضريبة عالية على أرباح المؤسسة في قطاع معين فإنها تضعف الحوافز الاستثمارية والعكس صحيح كلما كانت منخفضة على أرباح المؤسسة حفز ذلك على زيادة نسبة الاستثمار وعليه فان النظام الضريبي في مختلف القطاعات يمارس تأثيراً كبيراً على القرارات الاستثمارية .

ج ـ التوقعات : المستثمرين وثقتهم بالوضع السياسي والاقتصادي والأمني في البلاد ومن المعلوم أن الاستثمار عمل مغامر ينطوي على درجة معينة من المخاطرة مبني على توقع أو التنبؤ بالأحداث المقبلة أي انه رهان على أن يكون العائد من التوظيفات أكبر من كلفة الاستثمار فإذا افترض المستثمرون ان الوضع الاقتصادي المقبل في بلد ما سوف يتسم بالركود أو الانكماش فإنهم يمتنعون عن توظيف أموالهم فيه فان القرارات الاستثمارية تتوقف على التوقعات والتنبؤات بالأحداث المقبلة فالمستثمرون يبذلون جهداًكبيراًفي تحليل الأوضاع محاولين التقليل قدر الإمكان من الخطر ومن عدم التأكد المرتبطين بالاستثمار ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي ان المؤسسة تستثمر بهدف الحصول على الربح وبما ان السلع الرأسمالية تستخدم خلال سنوات طويلة فإن القرارات الاستثمارية تتوقف على :

- ✓ الطلب على السلع المنتجة بواسطة الاستثمارات الجديدة،
- ✓ أسعار الفائدة والضرائب التي تؤثر على كلفة الاستثمار
- ✓ توقعات المستثمرين بشأن وضع الاقتصاد .

وهناك من يرى أن أهم العوامل المحددة للاستثمار يمكن اختصارها فيما يلي: [1]

[1] .كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 33-35.

أ- سعر الفائدة:

و المقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينها و بين حجم الأموال المستثمرة فهي علاقة عكسية. فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض و بالتالي انخفاض الاستثمار، نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض. أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض، و بالتالي ارتفاع الاستثمار، نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض.

ففي حالة التضخم، من الأفضل للدولة أن تعمل على رفع سعر الفائدة، أما في حالة الركود، فمن الأفضل العمل على تخفيض سعر الفائدة.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال:

و المقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال.

فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال و الأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل و بالتالي التشجيع على الاستثمار و منه زيادة الأموال المستثمرة.

أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار، و منه انخفاض الأموال المستثمرة.

ت- التقدم العلمي و التكنولوجي:

فالتقدم العلمي و التكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية العالية، و التي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال المكائن القديمة بأخرى جديدة، و ذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق.

بالإضافة إلى التقدم في الآلات ، نجد التقدم في مجال البحث و التطوير، الذي يؤدي إلى ظهور مواد الطاقة أو مصادر الطاقة الجديدة محل القديمة.

ث- درجة المخاطرة:

إن العلاقة بين درجة المخاطرة و الاستثمار هي علاقة عكسية، بحيث أنه كلما زادت درجة المخاطرة، انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار.

و لكن من جهة ثانية نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة و العائد هي علاقة طردية.

و عليه فلا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية.

و هذه المخاطرة قد ترتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي في الدولة فتوفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة و الذي يعمل على تشجيع الاستثمار.

بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد عوامل أخرى و هي تتمثل في :

- مدى توفر السوق المالية الفعالة و النشطة.

- مدى توفر الوعي الادخاري و الاستثماري لدى أفراد المجتمع.